المبحث الخامس

عطف الصفات

خالف العلوي ، تبعًا لابن الزملكاني ، صنيع جمهرة البلاغيين في الفصل والوصل ، حيث بدأه بالحديث عن عطف المفرد على المفرد باعتباره قسيمًا لعطف الجمل ، وأجرى عليه قواعد الفصل والوصل ، غير أنه جعل المفردات نوعين : عطف اسم على اسم ، وعطف صفة على صفة ، فأما الأول فقد اكتفى ـ كما صنع عبد القاهر ومن تابعوه ـ بأنه يفيد التشريك في الحكم ، وأما الصفات فقد أجاز فيها العطف وتركه باعتبارين مختلفين . فإذا نظر إليهما من جانب أن الصفة جارية مجرى الموصوف ، فعطفُ صفة أخرى عليها يمتنع لأنه يصبح من عطف الشيء على نفسه ، وهو ما يسمى الفصل لكمال الاتصال . وإذا نظر إليهما من جانب أن الصفات متغايرة المعاني جاز العطف للتوسط بين الكمالين ، فالاتصال باعتبار اتحاد الذات ، والانفصال باعتبار تغاير المعاني ، ولذلك حسن العطف في الصفات المتضادة .

يقول العلوي : « فأما الصفات فالأكثر أنه لا يعطف بعضها على بعض ، كقولك : مررت بزيد الكريم العاقل الفاضل ، وإنما قلَّ العطف فيها لأن الصفة جارية مجرى الموصوف ، ولهذا فإنه يمتنع عطفها على موصوفها ، فلا يجوز أن تقول : جاءني زيد والكريم ، على أن الكريم هو زيد ، لاستحالة عطف الشيء على نفسه ، ويجوز عطف بعضها على بعض باعتبار المعاني الدالة عليها ، فلهذا تقول : مررت بزيد الكريم ، والعاقل ، والعالم ، باعتبار ما ذكرناه ، كأنك قلت : مررت بشخص اجتمع فيه الكرم ، والعقل ، والعلم ، فقد اجتمع في الصفة دلالتها على ذات الموصوف ودلالتها على معنى في الذات ، فلأجل تلك

المعاني التي تدل عليها جاز فيها العطف ، ولأجل كونها دالة على الذات قل فيها عطف بعضها على بعض وتعذر عطفها على الموصوف» [1] .

وتكاد تجتمع كلمة علماء اللغة والبلاغيين على جواز العطف بين الصفات وتركه ، حتى جعله عبد الحكيم هدفا توصل وتفصل من أجله الصفات ، كما قال في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ (البقرة:٢٥) .

يقول السيالكوتي : «قوله صفة ثانية لجنات[2]، وقوله ﴿ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ صفة ثالثة ، وكذا قوله ﴿ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ ، أورد الصفتين الأوليين بالجملة الفعلية لإفادة التجدد ، والباقيتين بالاسمية لإفادة الدوام ، وترك العاطف في البعض مع إيراده في البعض تنبيهًا على جواز الأمرين في الصفات» [3] .

وكما أجمعوا على جواز العطف يكادون يجمعون على أن الواو العاطفة في الصفات تفيد الجمع ، حتى صرح الشهاب بأن «الواو الداخلة بين الصفات تفيد مجرد الجمعية دون المغايرة» [4] .

وهو ما قال به الزمخشري في عطف قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ (البقرة:٤) على قوله ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ : «ويحتمل أن يراد وصف الأولين ووسط العاطف على معنى أنهم الجامعون بين تلك الصفات وهذه» [5] .

---

(١) الطراز ٢/٣٣ ، ٣٤ .

(٢) تعليقًا على قول البيضاوي : «﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾ صفة ثانية لجنات» (أنوار التنزيل ١/٣٨) .

(٣) حاشية عبد الحكيم على البيضاوي ص ١٦٤ .

(٤) حاشية الشهاب ٣/١٧٩ .

(٥) الكشاف ١/١٣٥ .

وهذا بالطبع وقوف عند المعنى الذي أثبته النحاة للواو ، حيث قرروا أنها لمطلق الجمع ، ولكن إذا جاز في الصفات العطف وتركه ، وكانت الواو تؤدي معنى الجمع فهل إذا خلت الصفات من العاطف تفقد معنى الجمع ؟

والجواب أن الصفات إذا ترادفت بغير عاطف دلت على اجتماعها في الموصوف أيضًا ، وهذا ما يؤكده الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ ﴾ (الأنبياء:١٥) حيث يقول : «لأن معنى قولك جعلته حلواً حامضًا : جعلته جامعًا للطعمين ، وكذلك معنى ذلك : جعلناهم جامعين لمماثلة الحصيد والخمود» [١] .

فما الفرق إذن بين اجتماع الصفات بالعاطف واجتماعها بغيره ؟

والجواب عند الزمخشري : «الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها» [٢]، وهذا ما تمسك به أهل المعاني ودافعوا عنه ، حتى إنهم ثاروا على أبي حيان حين أنكر علمه بهذا الرأي لغير صاحب الكشاف ، فقال الألوسي : «وقول أبي حيان : (لا نعلم أن العطف في الصفة بالواو يدل على الكمال) رده الجلبي بأن علماء البيان علموه وهم هم» [٣] .

ولكن لماذا كان العطف دالاً على الكمال ؟

يقول صاحب التحرير والتنوير : «فلذلك يكون عطفها مؤذنًا بمعنى خصوصي يقصده البليغ ، ولعل وجهه أن شأن حرف العطف أن يستغنى به عن تكرير العامل فيناسب المعمولات ، وليس كذلك الصفات ، فإذا عطفت فقد نزلت كل صفة منزلة ذات مستقلة ، وما ذلك إلا لقوة الموصوف في تلك الصفة» [٤] .

وهذا يعني أن العطف أبلغ من تركه ، لأنه يدل على كمال الموصوف في كل صفة ، لكننا نجد العلوي يصرح بأن ترك العطف بين الصفات أبلغ ، لدلالة

---

(١) الكشاف ٢/٥٦٥ .
(٢) المصدر السابق ١/٤١٧ .
(٣) روح المعاني ٣/١٠٣ .
(٤) التحرير والتنوير ٣/١٨٥ .

ذلك على المبالغة ، كما في قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ (النور:٣٥) إلى آخر الآية . يقول صاحب الطراز : « فانظر إلى تعديد هذه الجمل ، ومجيئها من غير حرف عطف ، كيف أفادت المبالغة في حال الموصوف ، وأشادت من قدره ، ورفعت من حاله ، وأبانت المقصود على أحسن هيئة »[1].

وهذه المحاولات في تفسير عطف الصفات شابها كثير من الغموض والاضطراب بسبب محاولة الوصول إلى قانون عام يحكم العطف ويفسر تركه باعتباره ظاهرة عامة في الأسلوب العربي ، ولم تلتفت هذه المحاولات إلى اختلاف المقتضيات التي تحسن العطف في موضع وتركه في وضع آخر حسب وفاء كل منهما بالغرض المسوق له الكلام ، ومن هذا المنطلق سنتناول بعض الصفات في كتاب الله مفصولة وموصولة لنرى كيف حسن كُلٌّ في موضعه .

عطف الصفات غير المتضادة :

قال تعالى في سورة الأنفال : ﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ ﴾ (الأنفال:٤٩) وقال في سورة الأحزاب : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴾ (الأحزاب:١٢) ، ثم قال في نفس السورة : ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ﴾ (الأحزاب:٦٠) ، وهذه الآيات عطف فيها مرض القلوب على النفاق ، وهو أحق بمقام يسجل الله فيه على المنافقين أسوأ الجرائم الخلقية التي اقترفوها في موطنين من مواطن الشدة على المؤمنين ، الأول في غزوة بدر حين توجهت كتيبة الإسلام في قلة عددها لمواجهة جيش الشرك في أول ملحمة من ملاحم النضال بين

---

(١) الطراز ١٢٣/٣ .

الحق والباطل ، فبدأ المنافقون يشككون في قدرتهم على الصمود ، ويثيرون الرعب في قلوب سكان المدينة قائلين ﴿ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ ﴾ ، والآيتان الأخريان في غزوة الأحزاب حين أظهروا الهزيمة ، وحاولوا تثبيط عزائم المؤمنين في أشد معاركهم قسوة وضراوة ، فأراد القرآن تسجيل هذه المواقف ، وتعديد هذه الجرائم ، والمقام يقتضي جمع الأدلة وعلائم الإجرام ، فأبرز النفاق كجريمة مستقلة باعتبارها أكثر الجرائم خطراً في مواطن القتال ، حيث يصبح صاحبها عدواً داخلياً أشد وطأة من العدو المهاجم ، ثم عطف عليها صفة أخرى تعلل هذا الموقف المخزي الذي تستنكره كل قواعد الأخلاق والقيم ، فإذا لم يكونوا مؤمنين يدافعون عن إيمانهم فلا أقل من أن يدافعوا عن أرضهم وديارهم ، فلماذا هذا التخاذل وأين مروءة العرب وشهامتهم ؟

فجاء الرد في الصفة الثانية وهي قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ ، وهو داء الغيظ والحقد على المؤمنين وحب التشفي فيهم ، فكان الأمر يحتاج إلى تعليلين ، أولهما : لماذا لم يناصر هذا الفريق المؤمنين وهم يعلنون الإسلام؟ فكان جوابه : ليس هؤلاء بمؤمنين وإن تظاهروا بالإيمان ، وثانيهما : لماذا لم يدافعوا عن مدينتهم وديارهم ؟ فكان الجواب أن غيظهم وحقدهم الدفين دفعاهم إلى التخاذل رغبة في هزيمة المسلمين ، حتى لو أضر ذلك بحياتهم واقتصادهم . فلو جاءت الصفة هنا بغير الواو لأوحت بأن الغرض هو تعليل نفاقهم بأن سببه مرض في قلوبهم ، وهو سوء الاعتقاد ، وذلك لا ينسجم مع السياق . ولذا اختلف الأمر حين اختلفت الدواعي في قوله تعالى تصويراً للنفاق من سورة البقرة : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ (البقرة:٨-١٠) ، جاء الوصف بمرض القلوب من غير عطف ؛ لأن الغرض هو تفسير خداعهم للمسلمين ، وتظاهرهم بغير ما يعتقدون ، فجاءت الصفة تعليلاً للنفاق ، على

حين كان المراد هناك تعليل موقفهم المخزي من المسلمين . فإذا قيل إن الواو توسطت بين المنافقين وصفتهم لتأكيد اللصوق فما ذلك ببيان ، وراجع إن شئت ما قاله الزمخشري وأبو حيان والشهاب وغيرهم[1] .

ولنا أن نقارن بين موطنين متقاربين عطف في أحدهما وترك العطف في الآخر ، وهو من دقائق أسرار البيان في كتاب الله . وذلك قوله تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (الأحزاب:٣٥) ، وقوله تعالى في سورة التحريم : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ (التحريم:٥) .

فقد جاءت الصفات متعاطفة في الآية الأولى ، ومنسوقة بغير عطف في الثانية ـ ما عدا الصفة الأخيرة ، ولها حديث آخر ـ فما السر في ذلك ؟ هل يكفي القول بأن عطف الصفات جائز ؟ لو قال النحاة ذلك لكان مقبولاً في إطار الصواب والخطأ ، وهو ما يجب أن لا يقوله أهل المعاني .

وما أراه أن الموطن الأول تطلب مدحًا للكمال الشامل لجميع النواحي الخلقية والسلوكية ، وهو الذي يؤهل للحصول على رضا الله وعظيم جزائه ، وفيه وفاء بحق المناسبة ، فقد روى الترمذي عن أم عمارة الأنصارية أنها أتت النبي ﷺ فقالت : ما أرى كل شيء إلا للرجال ، وما أرى النساء يذكرن بشيء فنزلت هذه الآية : إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات[2] .

---

(١) الكشاف ١٦٣/٢ ، البحر المحيط ٥٠٥/٤ ، وحاشية الشهاب ٢٨٢/٤ .

(٢) تفسير القرطبي ص ٥٢٦٧/٨ .

فالمطلوب هنا إذن إجمال كل ما يتساوى فيه الرجال والنساء مما يجمع بين خيري الدنيا والآخرة تحقيقًا للمساواة في التكاليف والثواب عليها ، وهو ما حاولت الآية حشده من جميع الصفات التي تكمل الإنسان في دينه وخلقه ، وتعينه على الوصول إلى مرضاة الله ، من حسن الإسلام وعمق الإيمان ، والصدق والصبر والخضوع لله تعالى ، وأداء العبادات من صوم وزكاة كنموذج لغيرهما ، وحفظ الفروج كنموذج للانتهاء عما نهى الله ، والمداومة على ذكره ، استحضارًا لعظمته والخشية الدائمة منه ، وهذا ما يؤهل المسلم من الجنسين لما أعده الله له من المغفرة والأجر العظيم .

أما الآية الثانية ففي موطن آخر يتطلب الكمال في صفة واحدة ، هي صفة الطاعة والامتثال ، والمناسبة تقتضي التأكيد على هذه الصفة بعد أن حدث من بعض زوجات الرسول ما يوهم الخروج على صفة الطاعة ، كما يتضح من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ (التحريم:٣) ، فجاءت الآية موضوع الحديث لتؤكد أنه من أهم ما يجب أن تتميز به زوجات النبي وأمهات المؤمنين الطاعة التامة لأمر الرسول التي هي من طاعة الله تحقيقًا للقدوة الحسنة ، فإذا حاولن ـ كما حدث ـ الخروج على هذه الطاعة فإن الله قادر على أن يستبدل بهن أزواجًا بلغن الغاية في كمال هذه الصفة ، ومن ثَمَّ كان مجموع الصفات التي وصف الله تعالى بها هؤلاء الأزواج لا يخرج عن صفة الطاعة الكاملة ، إذ الإسلام تسليم وانقياد ، والإيمان قمة الطاعة في الاعتقاد والعمل ، والقنوت رمز الطاعة ، والتوبة إعلان عن تجديد الطاعة كلما بدر نوع من الخروج عليها ، والعبادة والسياحة كمال الطاعة في شغل القلب والجوارح بذكره ، فهذه الصفات كلها تعود إلى صفة واحدة أريد لها غاية الكمال ، فدخول العاطف بينها يُذهب بالغرض المراد .

والدليل على ما ذهبت إليه أنك تجد مثالاً للآية الأولى: قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٦﴾ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴾ (آل عمران: ١٥-١٧)، فالمقام مقام من يستحق رضوان الله ويستأهل نعيمه، وذلك مقام الكاملين في جميع الصفات التي تقرب العبد من ربه، فجاءت الصفات معطوفة دلالة على أنهم استحقوا ما استحقوه بالجمع بين هذه الصفات المتباينة، وكمالهم في كل صفة منها، لذلك قال أبو حيان في البحر: «وهذه الأوصاف الخمسة هي لموصوف واحد، وهم المؤمنون، وعطفت بالواو ولم تتبع دون عطف لتباين كل صفة من صفة، إذ ليست في معنى واحد، فينزل تغاير الصفات وتباينها منزلة تغاير الذوات فعطفت»[1].

ونجد مثال الآية الثانية في قوله تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ ﴾ (التوبة: ١١٢)، فتلك أشبه بصفة واحدة، هي دوام العبادة لله والتوجه إليه بجميع الجوارح باللسان في التوبة والحمد، وبالقلب وجميع الأعضاء في العبادة، صلاة وسياحة، لذلك كان دخول العاطف عليها تمزيقًا للصفة الواحدة، وهي شبيهة بآية التحريم، وهذا يتجاوب مع ما صرح به صاحب البرهان حين قال: «شرط عطف الصفة على الصفة تغاير الصفتين في المعنى. تقول: جاء زيد العالم والجواد والشجاع أي الجامع لهذه المعاني الثلاثة المتغايرة، ولا تقول: زيد العالم والعالم، فإنه تكرار»[2].

ولسائل أن يقول: لماذا مُدح المؤمنون هنا بما يشبه الصفة الواحدة مع أنه قال قبل ذلك: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ﴾ (التوبة: ١١١)، وذلك مقام يقتضي الكمال في جميع الصفات؟

---

(١) البحر المحيط ٢/٤٠٠.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/٤٧٥.

والجواب أن الله تعالى وصفهم أولاً بالتضحية بأنفسهم وأموالهم في سبيل الله ، وكان ذلك مظنة أن يعتبر الجهاد الذي هو قمة الحب لله ولدينه كافيًا في الفوز بنعيم الله مع إهمال جانب العبادة ، فجاءت الآية بعدها تصفهم بكمال العبادة والخضوع ، وهي صفة كمال في النفس ، ثم عقبت بصفة تتجاوز النفس إلى محيط المجتمع لتشيع فيه جوانب الخير ، وتحسر عنه الشرور والآثام أمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر ، ثم أجملت بعد ذلك جميع صفات الكمال ﴿ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة:١١٢) .

وكان الشهاب أقرب المفسرين إلى جو هذا النص ، حين التفت إلى الفرق بين الصفات التي تتحد في مضمونها ، فيترك بينها العاطف ، والتي تختلف فتستحق العطف ، يقول الشهاب : «والصفات الأُوَل إلى قوله ﴿ ٱلْءَامِرُونَ ﴾ صفات محمودة للشخص في نفسه ، وهذه له باعتبار غيره فلذا تغاير تعبير الصنفين فترك العاطف في القسم الأول وعطف في الثاني ، ولما كان لابد من اجتماع الأول في شيء واحد ، ترك فيها العطف لشدة الاتصال ، بخلاف هذه فإنه يجوز اختلاف فاعلها ومن تعلقت به ، وهذا هو الداعي لإعراب ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ﴾ مبتدأ موصوفًا بما بعده و﴿ ٱلْءَامِرُونَ ﴾ خبره ، فكأنه قيل «الكاملون في أنفسهم المكملون لغيرهم» ، وقدم الأول لأن المكمل لا يكون مكملاً حتى يكون كاملاً في نفسه ، وبهذا اتسق النظم أحسن نسق من غير تكلف» [1] .

وفي الآية إشكال آخر أثاره الشهاب أيضًا ، وهو العطف في قوله تعالى ﴿ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (التوبة:١١٢) ، وترك العطف في قوله ﴿ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ﴾ ، مع أن كلاً منهما خصلة واحدة . يقول الشهاب : (وما ذكره المصنف رحمه الله من أنهما في حكم خصلة وصفة واحدة ، أي بينهما تلازم في الذهن والخارج ، لأن الأوامر تتضمن

---

(١) حاشية الشهاب ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ .

النواهي ومنافاة بحسب الظاهر ، لأن أحدهما طلب فعل والآخر طلب ترك ، فكانا بين كمال الاتصال والانقطاع المقتضي للعطف بخلاف ما قبلهما فلا يرد عليه أن ﴿ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ﴾ في حكم خصلة واحدة أيضًا ، فكان ينبغي فيهما العطف على ما ذكره ، إذ معناه الجامعون بين الركوع والسجود ، أو لأنه لما عدد صفاتهم عطف هذين ليدل على أنهما شيء واحد ، وخصلة واحدة والمعدود مجموعهما »[1].

وتعليل الشهاب هذا صالح في حدود ما وضعه البيانيون من قواعد الفصل والوصل ، ودليل على أن الفصل والوصل لا يقف عند حدود الجمل ، إذ العطف بين الأمر والنهي من التوسط بين الكمالين ، وهذه واحدة تحسب للشهاب ، غير أن هذا ليس كافيًا في الوقوف على سر العطف . والذي أراه أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حكم خصلة واحدة ، وكان يمكن حذف العاطف منه دون أن يخرج على قواعد اللغة ، لكن نكتة العطف ـ في معرض التمدح بالكمال ـ تبدو في التمييز بين فعلين أحدهما أكثر خطرًا وأشد أثرًا في حياة الشعوب والأمم ، فالأمر بالمعروف رغم خطورته لا يتساوى مع النهي عن المنكر الذي يصل في بعض صوره إلى استخدام اليد لإزالة الفساد والبغي ، وهو بذلك يعرض صاحبه إلى أشد الأخطار ، خاصة حينما يكون ذلك المنكر مستشريًا في المجتمعات وتحت حماية أولي الأمر ، إذ من اليسير أن تأمر رجلاً بفعل الخير ، فخطره لا يتجاوز الرفض وعدم التجاوب ، لكن من العسير أن تقف أمام ظالم تنهاه بلسانك أو تحول بينه وبين الظلم بيدك ، فذلك قمة الخطر ، فأشعرت الواو بالتفاوت بين الفعلين ، رغم أن كلاً منهما مكمل للآخر .

أما ﴿ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ﴾ فالأمر فيهما مختلف ، وقد تتبعت ذلك في القرآن الكريم ، وراعني أن غالب استخدام القرآن لهذين اللفظين جاء

---

(١) حاشية الشهاب ٤/٣٦٩ .

بطريق المجاز ، فالركوع كناية عن الخضوع أو مجاز عن الصلاة ، والسجود كذلك يكنى به عن الانقياد أو يتجوز به عن الصلاة . فإذا جاءا مجازًا عن الصلاة فهما من باب المجاز المرسل الذي يعبر فيه بالجزء عن الكل ، مبالغة في تميزه وفضله عما سواه من الأركان ، لأنهما غاية الخضوع والتذلل للمعبود ، مصداقًا لقول الرسول عليه السلام : (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)، فإذا اجتمعا للدلالة على الصلاة فلا مجال للعاطف بينهما ، لأن كليهما مجاز عن شيء واحد وهو الصلاة ، فلو عطف لكان ذلك بمثابة التجوز عن صلاتين وهو غير مراد ، ومن ثَمَّ جاء هذان اللفظان المفردان في القرآن كله بغير عاطف كما هنا ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ (البقرة:١٢٥) ، وفي قوله ﴿ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ (الفتح:٢٩) ، أما إذا كنى بهما عن الخضوع والإذلال فلا مانع أن يتعاطفا على سبيل الترقي من الركوع إلى السجود ، لأن الأخير أشدهما دلالة على التذلل ، ولم يجئ في القرآن هذان الوصفان معطوفين ، لأنهما في المواطن التي وردا فيها كانا تعبيرًا مجازيًّا عن الصلاة ، وقد جاءا بالعطف في الجمل لدفع توهم أن تكون الصلاة بغير ركوع أو سجود ، حيث كان المسلمون في أول الإسلام لا يفعلونهما ، كما قال كثير من المفسرين في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ ﴾ (الحج:٧٧) يقول البيضاوي : «أمرهم بهما لأنهم ما كانوا يفعلونهما أول الإسلام» [١] .

على أن ترك العطف في الجمل يوهم الإضراب، فلو قيل: «اركعوا اسجدوا» بغير عاطف لكان ذلك موهما بأن السجود إضراب عن الركوع . ولهذا قال المفسرون في أمر الله لمريم عليها السلام بقوله : ﴿ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ (آل عمران:٤٣) : إن السجود مجاز عن صلاتها في بيتها ، والركوع مجاز عن الصلاة في الجماعة بدليل قوله ﴿ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ .

---

(١) أنوار التنزيل ٢/١٠٠ الحلبي .

يقول السهيلي : « فإن قيل : فالركوع قبل السجود بالزمان وبالطبع والعادة ، لأنه انتقال من علو إلى انخفاض ، والعلو بالطبع قبل الانخفاض ، فهلا قدم في الذكر على السجود لهاتين العلتين ؟

فالجواب أن يقال لهذا السائل : انتبه لمعنى هذه الآية من قوله : ﴿ وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ ، ولم يقل : اسجدي مع الساجدين ، فإنما عبر بالسجود عن الصلاة كلها ، وأراد صلاتها في بيتها ، لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل لها من صلاتها مع قومها ، ثم قال لها ﴿ وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ ، أي صلي مع المصلين في بيت المقدس ، ولم يرد أيضًا الركوع وحده دون سائر أجزاء الصلاة ، ولكنه عبر بالركوع عن الصلاة كلها كما تقول : ركعت ركعتين وركعت أربع ركعات ، إنما تريد الصلاة لا الركوع بمجرده ، فصارت الآية متضمنة لصلاتين : صلاتها وحدها ، عبر عنها بالسجود ، لأن السجود أفضل حالات العبد ، وكذلك صلاة المرأة في بيتها أفضل لها ، ثم صلاتها في المسجد عبر عنها بالركوع ، لأنه في الفضل دون السجود ، وكذلك صلاتها مع المصلين دون صلاتها وحدها في بيتها ومحرابها ، وهذا نظم بديع وفقه دقيق »[1] .

رحم الله السهيلي ، لقد أحسن إدراك سر العطف هنا ، كما أدرك سر تركه في قوله تعالى ﴿ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ ، حيث قال : « ولم يعطف بالواو كما عطف ما قبله ، لأن الركع هم السجود ، والشيء لا يعطف بالواو على نفسه »[2] .

وزاد أبو حيان قوله : « فناسب أن لا يعطف لئلا يتوهم أن كل واحد منهما عبادة على حيالها ، وليستا مجتمعتين في عبادة واحدة وليس كذلك »[3] .

ويقول عبد الحكيم : « إن الركنين كناية عن الصلاة ، ولذا ترك العاطف بينهما »[4] ، ويتضح من ذلك لماذا جاء عطف السجود على الركع في قول كثير عزة :

---

(١) نتائج الفكر ٢/٢١٩ ، ٢٢٠ .
(٢) المصدر السابق ٢/٢٢١ .
(٣) البحر المحيط ١/٣٨٢ .
(٤) حاشية عبد الحكيم ورقة ٢٩٨ .

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلامَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودًا

لأن ذلك كناية عن شدة الخضوع والانقياد ، وإنكار الذات تفانيًا في حبها والاستسلام لسحر حديثها ، وليس المراد الصلاة لها ، ولذا كان العطف إشعاراً بالترقي من الركوع إلى السجود الذي هو قمة التذلل وغاية الانقياد .

أما قول الشاعر عمرو بن سالم الخزاعي حين وفد على الرسول مستنصراً به على بني بكر وقريش بعد أن نقضوا عهدهم مع الرسول واعتدوا على حلفائه :

لا هُمَّ إنِّي نَاشِدٌ مُحَمَّدَا حِلْفَ أَبِينَا وَأَبِيكَ الأَتْلَدَا

إنَّ قُرَيْشًا أَخْلَفُوكَ المَوْعِدَا وَنَقَضُوا ذِمَامَكَ المؤكَّدَا

هُمْ بَيَّتُونَا بِالْحَطِيمِ هُجَّدَا وَقَتَلُونَا رُكَّعًا وَسُجَّدَا

فليس يقصد أنهم قُتلوا وهم يصلون ، وإنما يريد كثرة وقوع القتلى منهم بين راكع وساجد ، فمنهم من قتل وهو في هيئة الركوع ، ومنهم من قُتل وهو في هيئة السجود ، وبذلك يتلاقى العطف وصيغة التكثير في الفعل (قتلونا) ، وأحسبها هي الرواية .

وهنا دقيقة أخرى لا يصح تجاهلها بحكم الأمانة في إبداء الرأي ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَـٰمًا ﴾ (الفرقان:٦٤) ، وقوله : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا ﴾ (الزمر:٩) ، فإن كلاً من السجود والقيام كناية عن الصلاة فلماذا دخل العاطف بينهما وحقه أن يترك كما ترك العطف في الركوع السجود ؟

يقول الشهاب في الآية الثانية : « وقوله ـ والواو للجمع بين الصفتين ـ توجيه للعطف هنا وتركه في قوله ﴿ سَاجِدًا ﴾ بأن القنوت لما كان مطلق العبادة لم يكن مغايراً للسجود والقيام ، فلذا لم يقرن بالعاطف بخلاف السجود والقيام ، فإنهما وصفان متغايران ، فلذا عطف أحدهما على الآخر كما في قوله ﴿ ثَيِّبَـٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ وقيل إنه توجيه للعطف مع أن ذات الساجد والقائم متحدة بأنه نزل تغاير الصفتين منزلة تغاير الذاتين » [1] .

---

(١) حاشية الشهاب ٣٣١/٧ .

وهذا التعليل يتوارد عليه أن السجود والركوع أيضًا متغايران ، وكما كنى بهما عن الصلاة فكذلك هنا كنى بالسجود والقيام . ولعل الشهاب لا يقصد مجرد المغايرة ، وإنما يعني التقابل بحسب ظاهر اللفظين ، لأن القيام من حيث الهيئة ضد السجود ، فهما حالتان متضادتان ، ولذلك السبب شبههما بقوله تعالى ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ (التحريم:٥) لما بينهما من التضاد ، وهو نفس ما علل به العطف بين ﴿ ٱلْآمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ ، مع أنهما خصلة واحدة ، لأن لفظ الأمر نقيض في الظاهر للفظ النهي ، باعتبار أن الأول طلب فعل ، والثاني طلب ترك ، فيكون بينهما اتحاد من وجه واختلاف من وجه فيجب الوصل للتوسط بين الكمالين ، وهذا ـ كما قلت ـ جيد في حدود ما أريد لحديث الفصل والوصل أن يكون . وهو أجود مما قاله أبو السعود في قوله تعالى ﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ (البقرة:١٢٥) ، حيث فسر العاكفين بالقائمين ، وهو ما صرح به في سورة الحج حيث قال تعالى : ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ (الحج:٢٦) . قال العلامة : «لأن القيام والركوع والسجود من هيئات المصلي ، ولتقارب الأخيرين ذاتًا وزمانًا ترك العاطف بين موصوفيهما» [١] .

والذي أراه بعيدا عن الآية الأخيرة ، لأنهما موضع خلاف حتى في تفسير القيام في الآية التي صرح فيها بلفظ القائمين ، حيث قيل إن المقصود بالقيام ما يقابل الظعن . بعيدًا عن هذه الآية ألمح للعطف نكتة أخرى لم يُلتفت إليها .

فالآيتان مدح للمتهجدين لا لمطلق المصلين ، بدليل قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ ﴾ في الأولى وقوله ﴿ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ في الثانية ، وللقيام بالليل فضيلة خاصة تنبئ عن وفور النشاط النفسي الذي استتبعه وفور النشاط البدني ، لأن

---

(١) إرشاد العقل السليم ١/١٥٨ .

القيام بالليل رغم مغالبة النوم وحاجة الجسم إلى الراحة بعد عناء النهار دليل على التفاني في العبادة ، بخلاف السجـود الذي يمكن أن يكون مع صلاة القعود ، وهي دون الأولى في الفضل والكمال ، ولعله لذلك السبب عبر عن صلاة الليل بالقيام ، ونودي الرسول من الملأ الأعلى بذلك فخوطب بقوله ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ (المزمل:٢) ، وبقوله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ ﴾ (المزمل:٢٠) ، لذلك عطف القيام على السجود تعبيراً عن تميز الصفة وزيادة فضلها ، حتى كأنها جنس آخر غير السجود مع تلازمهما في الصلاة الواحدة ، ولا أميل إلى القول بأن تقديم السجود من تقديم الأشرف . فبرغم أن السجود أرفع أركان الصلاة فإن السياق وحده هو الذي يحكم أي الكلمتين أشرف وأهم ، وتعميم الحكم تجاهل لتفاوت الأساليب بتفاوت المقامات ، فأولى أن يقال هنا إن الترتيب للترقي من السجود إلى القيام الذي هو عنوان ناشئة الليل التي هي أشد وطأ وأقوم قيلا . وأعجب من قول الألوسي في تفسير : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا وَقِيَٰمٗا ﴾ : «وبالجملة في الآية حض على قيام الليل في الصلاة ، وقدم السجود على القيام ولم يعكس وإن كان متأخراً في الفعل ، لأجل الفواصل ، ولأنه أقرب ما يكون العبد فيه من ربه سبحانه» [1].

فإن أول العبارة ينقض آخرها .

العطف بين الصفات المتضادة :

يقول ابن الزملكاني في كتابه التبيان : «الظاهر في الصفات أن لا يعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها ، وأن الصفة تجري مجرى الموصوف ، وقلما تعطف صفات الله تعالى بعضها على بعض في كتابه العزيز» ، ثم يمضي إلى القول : «وأما قوله سبحانه ﴿ هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُ ﴾ (الحديد:٣) فلأنها أسماء متضادة المعاني في أصل موضوعها ، فرفع الوهم بالعطف عمن

---

(١) تفسير روح المعاني ١٩/٤٥ .

يستبعد ذلك في آية واحدة ، فإن الشيء الواحد لا يكون ظاهرًا باطنًا من وجه واحد ، فكان العطف ههنا أحسن . ومن ثَمَّ في العرف إذا قصد تناقض أحوال الشخص قيل (هذا قائم قاعد) بغير واو» [1] .

والجملة الأخيرة من كلام ابن الزملكاني لم أجدها لأحد وهي قوله « إذا قصد تناقض أحوال الشخص قيل (هذا قائم قاعد) بغير واو» ، وهي تفسر لنا ظاهرة في الصفات المتضادة التي قيل إنها واجبة العطف ، حيث استدرك ابن الزملكاني على هذا الحكم ما هو موجود بالفعل في الأساليب العربية من تناسق صفات متضادة بدون عطف ، إذا لم يقصد معنى الجمع ، وإنما قصد إبراز التناقض .

وأحسب أن الدكتور محمد أبو موسى كان ملتفتًا إلى ما قاله ابن الزملكاني أو سائرًا معه حين لاحظ مجيء الصفتين المتضادتين بغير عاطف كما في قول امرئ القيس :

مِكَـرٍ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِرٍ مَعًـا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فقال : «وهكذا قول امرئ القيس : مكر مفر ، المراد أن هذه الصفات تجتمع عليه من غير أن تكون مستقلة ومتغايرة يجمعها جامع ، وهذا يعني أنها تلتقي معًا ، وهذا هو سر حسنها في وصف الفرس ، وبيان أن ذلك يكون منه في وقت معًا ، ولو أنه قال (مقبل ومدبر) لما جاز أن يقول معًا ، لأن الواو تؤذن بتميز الحدثين واستقلالهما . ألا تراك تقول : (هو قائم قاعد) ، فتوهم أن الوصفين يلتبسان معا ، وكأنه يقوم في حال القعود ، فإذا قلت : (هو قائم وقاعد) لم يكن ذلك ، وإنما كانا على التواتر والتعاقب ، وهكذا قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ (الواقعة:٢،٣) ، أي تخفض وترفع في زمن واحد ، ويقع منها الفعلان معًا ، ولو قال (خافضة ورافعة) لم يكن

---

(١) التبيان في علم البيان ص ١٢٩ .

ذلك ، وتقول : هو غاضب ساخط أو فرح طروب[1] فإذا أدخلت الواو أفدت شيئًا آخر ، وهكذا تجهر الواو دائما بالتمايز والتغاير »[2] .

إلا أنني ألمس تفاوتًا في الأمثلة التي ذكرها الدكتور أبو موسى من حيث نكتة العطف فيها ـ وإن كان توهم التباس الوصفين معًا قائمًا في الجميع ـ فالجمع بين الكر والفر في بيت امرئ القيس ، والخفض والرفع في قوله تعالى ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ ، غرضه إبراز سرعة الحدث دلالة على تفوق فرس امرئ القيس وتميزه بإمكانية غريبة يستطيع معها إحداث عملين متضادين في وقت واحد ، وفي جانب الله تبرز قدرته المطلقة التي تمسك بنواصي الكائنات فتُحدث فيها أفعالاً متضادة في سرعة تشعر معها بتوقف عقارب الزمن ، لتصغى إلى بديع قدرة الله ، وترى ما هو متناقض في عرف المخلوق غاية الانسجام في فعل الخالق . وليس كذلك (قائم قاعد) ، فإن التباس الوصفين حتى لكأنه يقوم في حال القعود ليس هو نكتة العطف التي أحسن الوقوع عليها ابن الزملكاني ، وهي الدلالة على الاضطراب ، ذلك أن القائم القاعد لابد أنه يعاني من حالة نفسية أفقدته التوازن وسلامة التفكير ، فهو لا يستقر على حال ، ما إن تراه قائمًا حتى تبصره قاعدًا ، وكذلك قولك : (هو غاضب ساخط فرح طروب) ، فهو دليل على اضطراب المزاج ، وعدم الاستقرار النفسي ، وهو لا شك حالة من حالات الضعف وعدم الاتزان . والأمر في بيت امرئ القيس وآية الواقعة نقيض ذلك تمامًا .

ومما هو واضح في إبراز التناقض والذم به قول طرفة بن العبد :

وَلا تَجْعَلِنِي كَـامْرِئٍ لَـيْسَ هَمُّـهُ كَهَمِّي وَلا يُغْنِي غَنَـائِي وَمَشْـهَدِي

---

(١) في هذه العبارة لبس ، ربما يكون نتيجة تحريف أو سهو ، ولعل المراد : غاضب راض وساخط طروب ، أو المقابلة بين مجموع الصفتين (غاضب ساخط) وقوله (فرح طروب) ، وتكون (أو) من التحريف بالزيادة .

(٢) دلالات التراكيب ص ٣٠٢ .

بَطِيءٍ عَنِ الجُلِّي سَرِيعٍ إِلَـى الخَنَـا ذَلُولٍ بِأَجْمَـاعِ الرِّجَـالِ مُلَهَّـدِ[1]

فهو لا يريد أن يجمع بين البطء عن معالي الأمور والسرعة إلى مواطن الدنايا ، ولكنه أراد أن يبين الخلل والاضطراب النفسي في مزاجه وخلقه ، فإن تقاعسه عن مواطن المجد ليس عن عجز بدني أو ضعف في الهمة ، ولكنه الانتكاس الخلقي الذي أدى به إلى السير في طريق معكوس .

إيهام التقابل بين الصفات :

وقد يؤتى بالصفتين المتضاد لفظاهما بغير عاطف ، لأنهما غير متضادين في حقيقة الأمر ، إما لاتحادهما في الدلالة على فعل واحد ، أو للتجوز في إحداهما . ومثال الأول : ما روي عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال : « ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي ، فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام »[2] .

فلفظا « المستدبر » و« المستقبل » متضادان ، ولكنهما هنا عبَّرا عن فعل واحد ، لأن استدبار القبلة استقبال للشام ، فلا مجال لدخول العاطف بينهما ، لأنه يوهم أنه وجد الرسول في حالتين إحداهما مستدبر القبلة والأخرى مستقبل الشام وهو غير مراد .

فأما الثاني الذي يترك فيه العطف لأن أحد اللفظين المتقابلين مجاز والآخر حقيقة فنجده فيما ذكره الزجاج . قال : « والعرب تقول لمن يسمع ولا يعمل بما يسمع : أصم .

قال الشاعر : أَصَمُّ عَمَّا سَاءهُ سَمِيع »[3].

فالصمم هنا مجاز بالاستعارة عن عدم العمل بمقتضى المسموع وليس صممًا حقيقيًّا ، فلو قال الشاعر : « أصم وسميع » لتغير المعنى ، وفُهم منه أنه

---

(١) معلقة طرفة ، شرح القصائد السبع لابن الأنباري ، ص ٢٢٥ . ملهد : لا ينهض بحمل .

(٢) عمدة القاري ٢٨٦/٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢٦/١ .

أصم عما يسيئه وسميع لما يسره ، ولكن ترك العطف أبان عن أنه يسمع ما يسيئه فيصم أذنيه .

وعلى العكس من ذلك ، قد يلمح التقابل فيجمع بين الصفتين بالعاطف مع أن لفظيهما غير متقابلين ، كما في قوله تعالى : ﴿ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓ ﴾ (الأنعام:٩٩) ، فإن الإثمار لا يقابل الينع ، ولكن العطف هنا ألمح إلى التفاوت بين الحالين ؛ حال الثمر حين ضعفه ، وحاله حين نضوجه وكماله ، فتقابل الحالان وإن لم يتقابل ما عبر به عنهما من الألفاظ ، وهذا ما فهمه السعد من قول الزمخشري : « إذا أخرج ثمره كيف يخرجه ضئيلاً ضعيفًا لا يكاد يُنتفع به ، وانظروا إلى حال ينعه ونضجه» [(١)] .

يقول السعد : « يشير إلى أن التقييد بقوله (إذا أثمر) للإشعار بأنه حينئذ ضعيف غير منتفع به ، فيقابل حال الينع ، ويدل كمال التفاوت على كمال القدرة» [(٢)] .

وهو راجع إلى ما قاله الزجاج من قبل : «احتج الله عليهم بتصريف ما خلق ، ونقله من حال إلى حال بما يعلمون أنه لا يقدر عليه المخلوقون ، وأنه كذلك يبعثهم ، لأنهم كانوا ينكرون البعث فقال لهم ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ (الأنعام:٩٩) [(٣)] .

إلا أن في كلام الزجاج ما ليس في كلام سواه ، حيث إنه ربط بين الآية وسياقها في معرض الاحتجاج على منكري البعث ، وكأن الآية توجيه لعقولهم ودعوة إلى النظر والتأمل فيما بين أيديهم من حال الثمر ، ينتقل من طور إلى طور ، ومن ضعف إلى نضج واكتمال ، حتى إذا استوى قطع وأنبت الله منه ثمارًا أخرى ، وهكذا حال الإنسان بدءًا وإعادة ، كما قال الزجاج (وأنه كذلك

---

(١) الكشاف ٢/٤٠ .

(٢) حاشية السعد ٢/٣٣٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٠٤ .

يبعثهم) ـ كل ذلك من كلمة واحـــدة عُطفـت بـالواو ، أرأيـت العطـــف كيـف يكون ؟ وكيف كان يقع القدماء على أسراره ؟

ترك العطف للتكميل :

وقد يترك العطف بين المتضادين ، لأنه لم يقصد من البداية إلى الجمع بينهما ، وإنما يكون الغرض إلى الوصف بأحدهما ، ثم يجيء الوصف الثاني لدفع توهم نشأ عن ذكر الوصف الأول احتراسًا. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (المائدة:٥٤) ، فإن الآية جاءت عقب النهي عن موالاة اليهود والنصارى ووصف من والاهم بالنفاق ، ثم جاء عقب هذه الآية ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ، فكان الموطن موطن الدعوة إلى التعاطف والمحبة بين المؤمنين ، فلما جاء قوله ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كان مظنة أن يتوهم واهم أن الذلة وصف غالب على المؤمنين ، يشكل سلوكهم وأخلاقهم ، فدفع هذا الوهم بقوله ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ، ليبين أن الذلة المقصودة ما هي إلا شدة التعاطف والتراحم بين المؤمنين ، فإذا كـان الأمـر مـع الكافرين ظهرت عزتـهـم فـي شـدة لا تقـبل التهاون ، وقـوة لا يتسرب إليها الوهن . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح:٢٩)، غير أن الموطن فيها يجعل الغرض إلى الوصف بالشدة ، ولذلك قدمه على الرحمة ، لأنها وقعت في سياق الحديث عن صلح الحديبية الذي قبل فيه الرسول شروطًا ظنها بعض المسلمين آنذاك تمس جانب العزة فيهم ، فكان الوصف بالشدة غرضًا أصيلاً لرد هذه الدعوى ، وذكر الرسول مع المؤمنين وقدمه عليهم ليدفع ما تسرب إلى الوهم من أن الرسول قدم في هذا الصلح شيئًا من التنازل مُلاينة للمشركين ، ثم جاء بعد ذلك الوصف بالرحمة نفيًا لما يتوهم من أن الشدة صفة تعامل المؤمن مع الناس جميعًا مسلمين وكـافرين ، وهذا ما ذهب إليه الشهـاب فقال : « فالثاني

ـ وهو قوله : رحماء .. إلخ ـ تكميل ، لو لم يذكره لربما توهم أنهم لاعتيادهم الشدة على الكفار قد صار ذلك لهم سجية في كل حال وعلى كل أحد ، فلما قيل ﴿ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ اندفع ذلك التوهم ، فهو تكميل واحتراس كما في الآية المذكورة ، فإنه لما قيل ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ربما توهم أن مفهوم القيد غير معتبر ، وأنهم موصوفون بالذل دائمًا ، وعند كل أحد ، فدفع بقوله ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ فهو كقوله :

حَلِيمٌ إِذَا مَـا الحِلْـمُ زَيَّـنَ أَهْلَـهُ عَلَى أَنَّهُ عِنْـدَ العَـدُوِّ مَهِيـبُ »[1]

العطف للتقسيم :

يقول العلوي : « إنما جاءت (يعني الصفات) معطوفة في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ ، لأنها متضادة المعاني في أصل موضوعها ، فلهذا جاءت الواو دافعة لتوهم من يستبعد ذلك في ذات واحدة ، لأن الشيء الواحد لا يكون ظاهرًا باطنًا من وجه واحد ، فلأجل هذا حسن العطف ، ولهذا جاء العطف في قوله تعالى ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ »[2] .

وهذا الكلام مستمد في الأصل من الزمخشري ، غير أن العلوي لم يفصل بين نوعين من الصفات يعطف كل منهما على الآخر وقد نبه إليهما الزمخشري ، وكان حديثه غاية في الوضوح . ذلك أن قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ (الحديد:٣) من عطف الصفات المتضادة في أصل وضعها والموصوف بهما واحد ، فجاءت الواو لغرض إفادة اتصافه بهما دفعًا لتوهم عدم الاجتماع . أما قوله تعالى : ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ فليست الواو لإفادة الجمع بين صفتين لموصوف واحد ، وإنما الجمع بين جنسين من النساء ، لأن المرأة الواحدة لا تجتمع فيها الثيوبة والبكارة ، فهي إذن واو التقسيم ، فكأنه قال: أزواجًا ثيبات وأزواجًا أبكارًا . وهذا ما يتضح من كلام الزمخشري في قوله ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ .... الآية .

---

(١) حاشية الشهاب ٦٩/٨ .

(٢) الطراز ٣٥/٢ .

يقول جار الله : «فإن قلت : أي فرق بين العطفين ، أعني عطف الإناث على الذكور وعطف الزوجين على الزوجين ؟ قلت : العطف الأول نحو قوله تعالى : ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ - في أنهما جنسان مختلفان إذا اشتركا في حكم لم يكن بد من توسيط العاطف بينهما ، وأما العطف الثاني فمن عطف الصفة على الصفة بحرف الجمع فكأن معناه : إن الجامعين والجامعات لهذه الطاعات» [1].

وقد تابع الباحثون العلوي في عدم الفصل بين النوعين وهما جد متباينين. يقول الدكتور أبو موسى : «وتتضمن هذه الجملة نوعين من العطف ، ففيها عطف المسلمات على المسلمين ، والمؤمنات على المؤمنين ، والقانتات على القانتين ، وهكذا في كل هذه الأصناف ، عطف الإناث على الذكور . وهذا العطف يذكر البلاغيون أنه عطف لازم ، لأن الواو فيه توسطت بين جنسين متقابلين ، أعني الإناث والذكور ، وحين تتقابل الصفات يجب العطف كما قالوا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ ، وقوله تعالى في سورة التحريم : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ ، فقد عدد الصفات من غير عاطف ، فلما تقابلت الثيوبة والبكارة قال ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ ، وجاء بالواو[2] . فالجمع بين هذه الآيات يوهم أنها تسير على نمط واحد ، والفرق بينهما واضح ، إذ إن الواو في الأولى للجمع ، وفي الثانية للتقسيم .

وقد أشار الألوسي إلى الفرق بين الصفات التي تجتمع في ذات واحدة ، والتي لا يمكن اجتماعها إلا في ذوات متعددة ، وذلك في معرض تعليله لعطف ﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ بالواو ، وعدم العطف فيما سبقها من الصفات . يقول : «وترك العطف في الصفات السابقة لأنها صفات تجتمع في شيء واحد ، وبينها شدة اتصال يقتضي ترك العطف ، ووسط العاطف هنا للدلالة على تغاير

---

(١) الكشاف ٣/٢٦١ .

(٢) من أسرار التعبير القرآني ص ٢١٦ .

الصفتين وعدم اجتماعهما في ذات واحدة ، ولم يؤت بـ (أو) قيل ليكون المعنى : أزواجا بعضهن ثيبات وبعضهن أبكار»[1] .

ومما تكون الواو فيه للتقسيم قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ (الرعد:١٥) ، أي بعضهم يسجد طائعًا ممن آمنوا بالله ، والبعض الآخر يسجد مكرهًا . يقول البيضاوي : «يحتمل أن يكون السجود على حقيقته ، فإنه يسجد له الملائكة والمؤمنون من الثقلين طوعًا حالة الشدة والرخاء ، والكفرة كرهًا حالة الشدة والضرورة ، ﴿ وَظِلَٰلُهُم ﴾ بالعرض ، وأن يراد به انقيادهم لإحداث ما أراده منهم شاءوا أو كرهوا»[2] .

فالواو في كلا الاحتمالين للتقسيم ، أما على الأول فظاهر ، وأما على الثاني فيدل عليه استخدام (أو) في قوله شاءوا أو كرهوا ، و«أو» هنا للتقسيم .

وقريب منه ما قاله الرازي في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ : «أنه لا سبيل لأحد إلى الامتناع عليه في مراده . وإما أن ينزلوا عليه طوعًا أو كرهًا ، فالمسلمون الصالحون ينقادون لله طوعًا فيما يتعلق بالدين ، وينقادون له كرهًا فيما يخالف طباعهم ، من المرض والفقر والموت وأشباه ذلك ، وأما الكافرون فهم ينقادون لله تعالى على كل حال كرهًا ، لأنهم لا ينقادون فيما يتعلق بالدين ، وفي غير ذلك مستسلمون له سبحانه كرهًا ، لأنه لا يمكنهم دفع قضائه وقدره»[3] .

وعليه قوله تعالى : ﴿ ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ (التوبة:٤١) ، فهي دعوة للقتال واستنفار لجميع المسلمين في جميع أحوالهم مسلمين أو عزلاً عن السلاح ، أغنياء أو فقراء ، في منشطهم أو مكرههم ، وهي صفات لا تجتمع إلا على معنى التقسيم بأن يكون البعض خفافًا والبعض الآخر ثقالاً ، أو بالنسبة إلى الأحوال في حال المنشط أو حال المكره . يقول الطاهر بن عاشور : «والواو

---

(١) روح المعاني ٢٨/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) أنوار التنزيل ١/٥١٦، ٥١٧ الحلبي .

(٣) تفسير مفاتيح الغيب ٢/٤٨٧ .

العاطفة لإحدى الصفتين على الأخرى للتقسيم ، فهي بمعنى (أو) ، والمقصود الأمر بالنفير في جميع الأحوال» [1]، وهو لا يحصى كثرة في الكتاب الحكيم .

بلاغة واو التقسيم :

ولهذه الواو وقعها وأثرها ، سواء دخلت على ما يسمى في اصطلاح النحاة بالنعت ، أو ما يطلق عليه اسم الحال ، لأن الحال في الأصل وصف لصاحبها ، وهي في هذا وذاك تفيد عموم الأحوال أو عموم الصفات ، وتبرز التساوي بين المتعاطفين حين يكون الغرض نفي توهم التفاوت بينهما ، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ ، حيث كان الغرض نفي توهم امتياز الرجل على المرأة في العمل الصالح ، والفوز برضا الله ونعيمه ، وهو ما دفع بعض المؤمنات ـ كما جاء في أسباب النزول ـ إلى الشكوى من كثرة ما خوطب به الرجال توهمًا منهن أن ذلك لخصوصية في الرجال تمنحهم فضلاً زائدًا عند الله تعالى ، فجاءت الآية بهذا الشمول تأكيدًا لتحقق المساواة ونفي التفاوت ، وكذلك دعوة الله المؤمنين إلى الإنفاق في حالتي السر والجهر ، كان الغرض إلى الحث على الإنفاق في جميع الأحوال ، حتى لا يظن أحد أن السر أفضل من الجهر دائمًا فيحجم عن الإنفاق في تلك الحالة المفضولة . وهكذا في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ ، تتراءى لك الكائنات جميعها وهي تخر لله تعالى ساجدة لا تتأبى عليه ، وتتلاشى الفوارق بين من يظهر الطاعة ومن يعلن العصيان ، حيث تساوى الجميع في الانقياد والخضوع لسلطانه ، وعنت الوجوه لقهره وجبروته راضية أو ساخطة .

العطف في صفات الله تعالى :

هناك ظاهرة واضحة في الكتاب العزيز ، وهي ترك العاطف بين صفات الله تعالى في أغلب المواضع ، وقد فسر ابن الزملكاني ذلك بأنه أتى على الأصل والقاعدة ، إذ الظاهر في الصفات على حد قوله : «أن لا يعطف بعضها

---

(١) التحرير والتنوير ٢٠٧/١٠ .

على بعض لاتحاد محلها ، وأن الصفة تجري مجرى الموصوف ، وقلما تعطف صفات الله تعالى بعضها على بعض في الكتاب العزيز »[1] .

لكن العلوي علل ذلك بعلة أخرى ، وهي جريانها مجرى الأسماء المترادفة . يقول العلوي : « فأما الأوصاف الجارية على الله تعالى فقلما يأتي العطف فيها ، وما ذاك إلا لأنها أسماء دالة على الذات باعتبار هذه الخصائص لها ، ووافقت الذات في عدم الأولية لها ، فلأجل هذا جرت مجرى الأسماء المترادفة كقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ، ثم قال ﴿ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾ »[2] .

فإذا تجاوزنا روح الفلسفة وتعليلات المناطقة في عبارته بقي لنا منها علة تصلح تفسيراً لظاهرة ترك العطف بين صفات الله تعالى ، وهي أن هذه الصفات من أسماء الله الحسنى التي هي أعلام على ذاته ، وما فيها من معاني الصفات بفيوضاتها المطلقة مما لا يشاركه فيها أحد ولا يوصف بها سواه . يقول ابن القيم في بدائعه : « إن أسماء الله الحسنى هي أعلام وأوصاف ، والوصف بها لا ينافي العلمية ، بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم ، لأن أوصافهم مشتركة ، فنافتها العلمية المختصة بخلاف أوصافه تعالى »[3].

فإذا كان من البعيد جداً ـ كما صرح ابن القيم ـ أن يقال : جاءني عمر وأبو حفص ، ورضي الله عن أبي بكر وعتيق ، فإن الواو إنما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد ،[4] فكذلك أسماء الله الحسنى باعتبارها أعلاماً على ذاته تعالى ، تُرك فيها العطف .

أما صفات الأفعال التي ليست من أسماء الله الحسنى فلا مانع من تعاطفها كما في قوله تعالى : ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ (غافر:٣) ، فإن من أسماء

---

(١) التبيان في علم البيان ص ١٢٩ .
(٢) الطراز ٢/٣٤ .
(٣) بدائع الفوائد ١/١٦٢ .
(٤) المصدر السابق ص ١/١٨٩ .

الله «الغفار» و«التواب» وليس «الغافر» أو «قابل التوب» ، لذا جاء العطف فيها كما يجيء في الصفات لنكتة الجمع والمغايرة . يقول الزمخشري : «فإن قلت : ما بال الواو في ﴿ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ ؟ قلت : فيها نكتة جليلة ، وهي إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين ، بين أن يقبل توبته فيكتبها له طاعة من الطاعات ، وأن يجعلها محاءة للذنوب كأن لم يذنب ، كأنه قال : جامع المغفرة والقبول» [1] .

إلا أن العلوي لم يكتف بما قاله الزمخشري ، وعاودته روح الفلسفة فأغرب وأبعد . قال العلوي : «وأما مجيء قوله ﴿ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ بالواو مع كونها من صفات الأفعال ، لأمرين :

أما أولاً : فلأن المرجع بالمغفرة إلى السلب ، لأن معنى (الغافر) هو الذي لا يفعل العقوبة مع الاستحقاق ، والمرجع بقبول التوبة إلى الإثبات ، لأن معناه أنه يقبل العذر والندم فلما كانا متناقضين بما ذكرناه وجب ورود الواو فصلاً بينهما كما ذكرناه في الأول والآخر .

وأما ثانيا : فلأنهما وإن كانا من صفات الأفعال لكنه جمع بينهما بالواو لسر لطيف ، وهو إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين ، بين أن تقبل توبته فيكتبها له طاعة من الطاعات ، وأن يجعلها إمحاءة للذنوب كأن لم يذنب ، كأنه قال : جامع المغفرة والقبول . ومن وجه آخر ، وهو أنهما وإن كانا من صفات الأفعال ، خلا أن المغفرة مختصة بالعبد وقبول التوبة مختص بالله تعالى ، فلما تغاير أمر هذا الوجه لا جرم وردت الواو منبهة على تغايرهما» [2] .

كل هذا الإبعاد من العلوي لتحقيق اطراد القاعدة في وجوب الفصل بين الصفات المتضادة وترك الفصل بين الصفات التي لا تضاد بينها ، مع أنه ترك العطف بين ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ وبين ﴿ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ ، والتضاد

---

(١) الكشاف ٣/٤١٣ .

(٢) الطراز ٢/٣٦ ، ٣٧ .

بينهما أكثر وضوحًا ، وذلك لأن الغرض ليس إلى الجمع بين كونه غفارًا للذنوب وشديد العقاب ، ولكن لما ذكر غفرانه للذنوب وتجاوزه عن سيئات المذنبين التائبين شفع ذلك الترغيب في رحمته بالترهيب من بطشه حتى لا يطمع المذنبون في رحمته ويتناسوا عقابه ، فهو أشبه بالاحتراس والتكميل كما في قوله ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ .

ولعل فيما ذكره صاحب الكشاف رائحة اعتزال ، حيث جعل نكتة العطف الجمع بين رحمتين للمذنب التائب ، حتى لا يتوهم أحد أن غفران الذنب لمن لم يتب ، وقبول التوبة للتائب ، فيكون الجمع باعتبار من تقع عليه المغفرة ومن يقع عليه قبول التوبة ، وهذا ما يبدو من كلام السعد : « قوله (فيها نكتة جليلة) يعني أن إجراء الصفات المتعاقبة على موصوف واحد مشعر بالجمع بينها ، فتخصيص واحد منها بالتصدر بالواو الموضوعة للجمع المطلق يدل على زيادة جمعية وارتباط ، وهو معنى المعية ، فيحمل على كونها بالنسبة إلى متعلق واحد هو التائب ، وأنه يغفر ذنبه ويقبل توبته ، صونًا للكلمة عن الإلغاء، إذ مجرد كونه غافرًا للذنب وقابلاً للتوب حاصل من مجرد الإجراء ، ومنهم من يقلب النكتة بأن الواو تدل على نوع مغايرة زائدة على مجرد التعاقب ، وليست في الموصوف فتعتبر في التعلق ، أي غافر لمن شاء وقابل التوب لمن تاب ، ونبه عليه بتقديم المغفرة ، فإنها في التائب تكون بعد قبول التوبة ، فظهر بذلك لكل من الوصفين الفائدة ، وانهدم للاعتزال القاعدة »[1] .

والوجه الثاني الذي ذكره السعد قريب مما قاله السهيلي : « فإنما حسن العطف بين الاسمين الأولين لكونهما من صفات الأفعال ، وفعله سبحانه في غيره لا في نفسه ، فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين ، ولتنزلهما منزلة الجملتين ، لأنه سبحانه يريد تنبيه العباد على أنه يفعل هذا ويفعل هذا ليرجوه ويؤملوه »[2] .

---

(١) حاشية السعد ٢/٦٥٢ .

(٢) نتائج الفكر ٢/١٩١ .

وهو نفس ما قاله ابن الزملكاني ، ومعنى كونه يفعل هذا ويفعل هذا أي يجمع بين المغفرة لمن يشاء ويقبل توبة من يشاء ، وهو وجه صحيح للجمع والمغايرة بعيداً عن التضاد ، الذي تكلّفه صاحب الطراز .

أما الجمع بين الأول والآخر والظاهر والباطن فليس الأمر فيه لمجرد التضاد ، كما يوهمه حديثهم فيه ، بل إن للمقام مدخلا في هذا العطف ، حيث سبق الآية قوله تعالى : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (الحديد: ١، ٢) ، فقد أخبر الله تعالى أنه بقدرته المطلقة يجمع في أفعاله بين المتناقضات التي أظهرها الإحياء والإماتة ، ثم علل ذلك بقوله ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ ، وكأنه يقول : لا تعجبوا من قدرته في الجمع بين الأفعال المتناقضة في عرفكم ، فإنه يجمع في صفاته بين المتناقضات . فما يجرى على الخلق من نواميس قدرته لا يجرى على الخالق . فالغرض في الآية إذن متمحض للجمع ، لتنبيه العقول إلى التغاير بين المطلق والمحدود ، بين الخالق والمخلوق ، وليس لمجرد التضاد كان العطف .

وما قيل من وجوب العطف بين الصفات المتضادة هو أثر قاعدة الجامع التي تحكم قوانين الفصل والوصل بين الجمل ، حاول العلوي تطبيقها على المفردات ، وكأنه يقول إن الوصل هنا للتوسط بين الكمالين ، إذ هما متحدان ذاتًا متقابلان لفظًا ، ففيهما اتحاد من وجه ومغايرة من وجه .

ولا أحسب أن الزمخشري قصد وجوب العطف للتضاد بين الصفات هنا ، بل كل ما أراده هو أن الواو أفادت الجمع كما أفادته في قوله ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ ، بدليل أنه جعل الواو الأولى جامعة بين الأولية والآخرية ، والثالثة جامعة بين الظهور والخفاء ، والثانية جامعة بين مجموع الصفتين الأوليين ومجموع الصفتين الأخريين ، ولا تقابل بين مجموع الأولية والآخرية ومجموع الظهور والخفاء ، وهذا نص كلامه : « فإن قلت : فما معنى الواو ؟

قلت: الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الصفتين (الأولية والآخرية)، والثالثة على أنه الجامع بين الظهور والخفاء، وأما الوسطى فعلى أنه الجامع بين مجموع الصفتين الأوليين ومجموع الصفتين الأخريين، فهو المستمر الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية، وهو في جميعها ظاهر وباطن، جامع للظهور بالأدلة والخفاء فلا يدرك بالحواس» [1].

وقد لمح الزمخشري معنى التضاد بين صفتي ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ ﴾ (ص:٦٦) في قوله تعالى ﴿ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ ﴾ (ص:٦٦)، ولم يقل بوجوب العطف بينهما، حيث قال: «وهو (العزيز) الذي لا يغلب إذا عاقب العصاة، وهو مع ذلك (الغفار) لذنوب من التجأ إليه» [2].

---

(١) الكشاف ٦١/٤.

(٢) المصدر السابق ٣٨١/٣.